



**USAID**  
FROM THE AMERICAN PEOPLE

الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/المغرب  
تحليل مقارنة النوع الاجتماعي  
(تلخيص – ترجمة العربية)  
2018

العقد رقم: AID-OAA-I-14-00050/OAA-T0-15-00051

22 مارس 2018-10-24  
تم إصدار هذا المنشور للمراجعة من قبل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. تم إعداده من قبل بانيان جلوبال.  
هذه ترجمة للعربية لملخص التقرير الكامل المكتوب باللغة الإنجليزية.

تم إصدار هذا العمل لفائدة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)، رقم العقد / AID-OAA-I-14-00050 / 0AA-T0-15-00051. تم الإشراف عليه من قبل بانيان جلوبال و أنجزته كل من ستيفاني وليماني و بورد و سعيدة كوزي، كجزء من عقد IDIQ لتعزيز أجندة المساواة بين الجنسين.

التنفيذ من طرف.

**Banyan Global**

1120 20<sup>th</sup> Street NW, Suite 950

Washington, DC 20036

Phone: +1 202-684-9367

Fax: +1 202-697-5020

**إشارات قانونية:** الآراء المعبر عنها من طرف المؤلفون في هذا المنشور لا تعكس بالضرورة آراء الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أو حكومة الولايات المتحدة الأمريكية.

**المرجو اعتماد كمرجع:** بوردا ستيفاني وليماني وسعيدة كوزي. تحليل مقارنة النوع الاجتماعي /USAID /المغرب. من إعداد بانيان كلوبال. 2018

# موجز تنفيذي

## الغرض من التقرير ومنهجيته وهيكله

قامت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) بالمغرب بتكليف "بانيان غلوبل – Banyan Global" بإجراء تحليل مقارنة النوع الاجتماعي في المغرب، وذلك خلال الفترة الممتدة من يناير إلى مارس 2018. ويهدف هذا التحليل القطري إلى تحديد قضايا النوع الاجتماعي الرئيسية، وعدم المساواة، والقيود والفرص، وتقديم استنتاجات وتوصيات واضحة حول الكيفية التي يمكن للوكالة بها تحقيق مراعاة أكبر لمقاربة النوع الاجتماعي في تخطيطها الاستراتيجي وأنشطتها في المغرب.

ويركز هذا التحليل على هدفين إنمائيين وموضوعين شاملين في عمل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بالمغرب: الإدماج السياسي والإدماج الاقتصادي إلى جانب العنف القائم على نوع الجنس ومكافحة التطرف العنيف. فهو يركز على الأنشطة الهادفة إلى تعزيز الإدماج الاقتصادي والسياسي، مع العمل على معالجة موضوعية للعنف القائم على نوع الجنس ومواجهة التطرف العنيف داخل ثلاث مناطق مستبعدة: وهي بني ملال في جهة بني ملال-خنيفرة؛ وورزازات، زاكورة والرشيديّة في جهة درعة تافيلالت.

ويتألف هذا البحث المتعدد الأوجه من استعراض شامل لما كُتب في الموضوع، إضافة إلى سلسلة من المشاورات المعمقة والشخصية، تم إجراؤها في مدينة الرباط مع 42 ممثلاً من حكومة الولايات المتحدة، حكومة المغرب، منظمات غير حكومية دولية، شركاء ماليين وتقنيين بالإضافة إلى منظمات المجتمع المدني. البحث شمل أيضاً مقابلات هاتفية مع 26 ممثلاً عن منظمات المجتمع المدني، ونساء مقاولات، و مستشارين منتخبين محليين من خارج الجهات الثلاث المستهدفة؛ بالإضافة إلى مشاورات فردية مباشرة مع 12 منظمة من المجتمع المدني، ونساء مقاولات ومستشارات منتخبات محلياً في الجهات الثلاث المستهدفة، واجتماعات وحلقات عمل وجها لوجه مع 34 من منظمات المجتمع المدني ومستشارين منتخبين محليين؛ واجتماعاً مع 60 مستفيدة من أحد مراكز المخصصة للنساء في إحدى الجهات الثلاث المستهدفة.

## نظرة عامة عن المساواة بين الجنسين في المغرب

بالرغم من الجهود المبذولة مؤخراً في مجال المساواة بين الجنسين، إلا أن المغرب لم يتجاوز بعد الرتبة 136 من أصل 144 دولة في تصنيف الفجوة الجنسانية العالمية، والرتبة 12 من بين 17 دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ورغم كون الفجوات بين الجنسين في التحصيل الدراسي والصحة والعيش قد تقلصت أو بقيت في مستوياتها المعهودة منذ عام 2006<sup>1</sup>، إلا أنها ازدادت نسبها في جانب الاستفادة من الفرص والمشاركة الاقتصادية، لتسجل نسب قياسية في التمكين السياسي<sup>2</sup>. وعليه، فقد تم تصنيف المغرب في الثلث الأخير في مؤشر المرأة والسلام

<sup>1</sup> من 848 إلى 920 و 968 إلى 965 على التوالي. المنتدى الاقتصادي العالمي. تقرير الفجوة الجنسانية العالمية، 2017.  
<sup>2</sup> المرجع السابق. من 461 إلى 391. ومن 053 إلى 117 على التوالي

والأمن 2016، حيث احتل المرتبة 113 من بين 152 دولة على أساس مؤشرات الاندماج والعدالة والأمن<sup>3</sup>.

وتبعاً لذلك، تتناول الإصلاحات الأخيرة للقوانين والسياسات والاستراتيجيات وخطط العمل القضايا الرئيسية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في المغرب، من قبيل دستور 2011 والقوانين التنظيمية<sup>4</sup> اللاحقة التي تنزّل أحكامه؛ وخطتين حكوميتين للمساواة (إكرام 1 و2) تنسقهما وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية، وعمليات جندرة الميزانية (الميزانية القائمة على الجندر)، تقودها وزارة المالية.

ورغم هذه الجهود المبذولة على الصعيد التشريعي، فإن الأحكام التمييزية في مدونة الأسرة والقانون الجنائي والأعراف الاجتماعية تعمل على تكريس عدم المساواة بين الجنسين. بحيث يسود التفاوت في علاقات القوة وفي اتخاذ القرارات داخل الأسرة. وتستند المسؤوليات واستخدام الوقت إلى الأدوار النمطية للجنسين، كما أن أمن المرأة الاقتصادي واستقلالها يعوقهما عدم المساواة في الحصول على الموارد والسيطرة عليها. وعلاوة على ذلك، فقد فشل القانون 103-13 الذي صدر حديثاً بشأن العنف ضد المرأة في التصدي بفعالية لانتشار العنف القائم على النوع الاجتماعي في المغرب.

## النتائج والتوصيات الرئيسية: الإدماج السياسي

تحضاً المرأة في المغرب بتمثيل ضعيف في الهيئات المنتخبة الوطنية والمحلية وفي المناصب السامية وفي وظائف الخدمة المدنية. فعلى سبيل المثال، عندما يتعلق الأمر بالإدارة العامة، نجد أن نسب النساء الكبيرة تتركز فقط في القطاعات "الأنثوية" تقليدياً مثل وزارات الأسرة والتعليم. لذلك، تبقى معدلات المشاركة المدنية بين النساء منخفضة للغاية.

تنص القوانين التنظيمية وغيرها من التشريعات على عدم التمييز، بحيث تهدف إلى تعزيز المشاركة السياسية للمرأة على الصعيدين الوطني والمحلي من خلال نظم الحصص (الكوتا) في المقام الأول. وركزت جهود الحكومة المغربية والشركاء الماليين والتقنيين في منظمات المجتمع المدني من أجل تعزيز الإدماج السياسي للمرأة في المقام الأول على زيادة عدد النساء اللائي يتقدمن لشغل المناصب الانتخابية وبناء قدرات المرشحات والمستشارات المنتخبات. وبالرغم من ذلك، لم تُترجم زيادة المشاركة العددية من قبل النساء في هيئات صنع القرار إلى مشاركة كاملة وفعالة للنساء أو إلى تغييرات ملموسة في جوهر القوانين والسياسات التي تؤثر على المرأة.

يعرض التقرير ست نتائج وتوصيات محددة لمساعدة بعثة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بالمغرب في تعزيز الإدماج السياسي الفعال للمرأة في المغرب (انظر الجدول).

<sup>3</sup> مؤشرات المرأة والسلام والأمن 2016.

<sup>4</sup> القوانين التنظيمية هي نوع من التشريعات في أنظمة القانون المدني لتنفيذ الأحكام الدستورية.

## الجدول 1. النتائج والتوصيات الرئيسية بشأن الإدماج السياسي

الهدف	الآلية
تعزيز التغييرات في ثقافة المحسوبية السياسية في المغرب التي تستثني النساء.	• دعم القواعد واللوائح الإلزامية والقابلة للتنفيذ في الأحزاب السياسية وهيئات صنع القرار التي تمنع التحيز ضد المرأة.
خلق الظروف المثلى داخل هيئات اتخاذ القرار لضمان مشاركة كاملة ومفيدة للمرأة.	• دعم الإجراءات الداخلية القابلة للتطبيق والمعايير السلوكية الواضحة في هيئات اتخاذ القرار التي توفر المعاملة المتساوية.
تحسين العلاقات بين الممثلين المنتخبين.	• إعمال جهود تواصل تركز على جدول أعمال محدد للعمل على قضايا محددة.
معالجة الخلافات المحتملة بين منظمات المجتمع المدني والممثلين المنتخبين.	• دعم السياسات الواضحة والقابلة للنفوذ التي تفصل بين الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني.
تعزيز آليات استجابة الدولة لاهتمامات المواطنين.	• دعم ردود الأفعال والتقييمات المتعلقة بإدماج مقارنة النوع في التحضير لانتخابات 2021.
تعزيز آليات التسليم في مجال بناء القدرات من أجل الإدماج السياسي.	• توفير فرص للتطبيق العملي الحقيقي للتعلم من خلال العمل.

## النتائج والتوصيات الرئيسية: الإدماج الاقتصادي

يسجل المغرب معدل مشاركة منخفض للغاية في القوى العاملة النسائية، بحيث تسود فجوات جنسانية كبيرة في معدلات البطالة والأجور والحالة الوظيفية والمزايا الاجتماعية والحصول على الخدمات المالية. كما يساهم التقسيم<sup>5</sup> الأفقي القائم على أساس النوع الاجتماعي حسب القطاع والفصل العمودي داخل أماكن العمل في زيادة استبعاد المرأة اقتصادياً وضعف موقعها.

وركزت الجهود التي تبذلها الحكومة المغربية والشركاء الماليين والتقنيين ومنظمات المجتمع المدني من أجل تعزيز الإدماج الاقتصادي للنساء، بما في ذلك مراكز التوظيف الأمريكية، في المقام الأول، على دخول سوق العمل من خلال التكوين المهني ودعم الأنشطة المدرة للدخل وزيادة الأعمال الصغيرة.

لم يترجم التقدم في سد الفجوة بين الجنسين في التعليم المهني/التقني إلى زيادة في فرص العمل المستدامة أو الاستقلال الاقتصادي للمرأة. وعلى الرغم من توفر قوانين العمل الداعمة لحقوق المرأة في مكان العمل، إلا أنها لا تطبق ولا تُنفذ، ويبقى عدم الامتثال هو القاعدة وليس

<sup>5</sup>تركيز النساء في قطاعات معينة من أسواق العمل.

الاستثناء، وغالبا ما تقوّض الأنشطة المدرة للدخل بسبب ظروف السوق الخارجية غير المواتية والأدوار النمطية المستمرة وغير المتساوية داخل الأسرة.

يقدم هذا التقرير تسع استنتاجات وتوصيات لمساعدة بعثة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بالمغرب في تعزيز الإدماج الاقتصادي الفعال للمرأة في المغرب (انظر الجدول).

## الجدول 2. النتائج والتوصيات الرئيسية بشأن الإدماج الاقتصادي

الآلية	الهدف
<ul style="list-style-type: none"> <li>• معالجة تناقص عدد النساء في مجال الشغل.</li> <li>• دعم تفعيل وتطبيق التشريعات الجديدة التي تم سنّها لمواجهة التحرش الجنسي في مكان العمل والأخرى الخاصة بعاملات البيوت.</li> <li>• المطالبة بسياسات محددة لعدم التمييز داخل أماكن العمل، واحترام شروط إدماج النوع كما تقرها اتفاقيات التجارة وعلاقات الشغل.</li> <li>• تعزيز نظام تفتيش أماكن العمل ليكون أكثر شمولية بين الجنسين.</li> </ul>	تحسين ظروف مكان عمل المرأة.
<ul style="list-style-type: none"> <li>• تعزيز التدابير القانونية والإدارية لحماية المنشآت والموارد المحلية الصغيرة.</li> <li>• تطوير أنشطة الإدماج الاقتصادي التي من شأنها توفير الوقت للنساء بدلا من زيادة متطلبات إضافية للمتطلبات الحالية.</li> </ul>	تعزيز شروط المشاركة الاقتصادية للمرأة.
<ul style="list-style-type: none"> <li>• دعم إدماج المرأة في ميادين القطاع العام غير التقليدية حيث يمكن أن يكون لحضور المرأة أثر إيجابي في تقديم الخدمات، كما هو الحال في إنفاذ القانون وتفتيش العمل.</li> </ul>	تنويع المشاركة القطاعية للمرأة في القوى العاملة من أجل تحسين المرافق العامة.
<ul style="list-style-type: none"> <li>• دعم تطوير وإنشاء برامج شاملة تدر الدخل على المرأة، معالجة المخاوف البيئية، وإنشاء تجارة أو خدمات لم تتوفر بعد، وإخلاء وقت المرأة.</li> </ul>	تنويع الأنشطة المدرة للدخل بالنسبة للنساء من أجل تلبية احتياجات التنمية.
<ul style="list-style-type: none"> <li>• المشاركة والتشجيع على اعتماد أدوات وسياسات وإجراءات إدماج النوع الاجتماعي القائمة مع الجهات الفاعلة الأخرى الخاصة والعامّة ذات الصلة.</li> </ul>	توحيد وتقاسم جهود التوظيف الشاملة للجميع.

## النتائج والتوصيات الرئيسية: مكافحة التطرف العنيف

يفتقر المغرب بشكل عام إلى بيانات وفيرة حول مكافحة التطرف العنيف، إذ يوجد هناك نقص حاد في المعلومات المرتبطة بتقاطع النوع الاجتماعي مع مكافحة التطرف العنيف. ويحكم على الأوصاف المتاحة عن الدوافع والاتجاهات والظروف والعمليات، والمناطق "المعرضة للخطر" في المغرب بأنها أوصاف سردية وتقريبية ليس إلا. وتشمل الدوافع المفترضة للتطرف العنيف بشكل عام، والتي وضعت الجهات الحكومية المغربية والشركاء الماليون والتقنيون والمجتمع المدني استراتيجيات بشأنها، العوامل الدينية والسياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية. وقد ركزت المشاريع في المقام الأول على منع التطرف من خلال الترويج لتأويل بديل للدين وتقديم الفرص الاقتصادية للشباب المهمشين. وعليه، يعمل هذا التقرير على تقديم أربع نتائج وتوصيات محددة لمساعدة بعثة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بالمغرب في تطوير استراتيجية مستقبلية لمكافحة التطرف العنيف في المغرب (انظر الجدول).

### الجدول 3. النتائج والتوصيات الرئيسية بشأن مكافحة التطرف العنيف

الهدف	الآلية
توفير معلومات مفصلة عن مكافحة التطرف والنوع الاجتماعي.	<ul style="list-style-type: none"><li>إجراء مسح دقيق وتحليل شامل حول مكافحة التطرف العنيف والنوع الاجتماعي في المغرب باستخدام نهج شامل.</li></ul>
الأخذ بعين الاعتبار الحساسيات المرتبطة بالتصدي للتطرف العنيف.	<ul style="list-style-type: none"><li>الحصول على مشاركة الجهات الفاعلة الدينية والحكومية المناسبة.</li><li>تقييم خطر تسمية برنامج معين ب "مكافحة التطرف العنيف"</li></ul>
تفادي الصور النمطية للجنسين في مكافحة التطرف العنيف	<ul style="list-style-type: none"><li>تجنب التركيز على النساء فقط كأهداف وزوجات في جهود مكافحة التطرف العنيف.</li></ul>
النظر في الخصائص المعقدة خارج الحدود للتطرف العنيف	<ul style="list-style-type: none"><li>الانتباه إلى التقاطع الحاصل بين النوع الاجتماعي والهجرة إلى الخارج والتطرف العنيف.</li></ul>

## نتائج وتوصيات عامة

من بين التحديات الرئيسية التي تقف أمام إدماج مقارنة النوع الاجتماعي في المغرب نجد أساسا التنفيذ المحدود للقوانين والسياسات والاعتقاد بأن اعتبار مقارنة النوع الاجتماعي يعد أمرا طوعيا وليس إلزاميا، بالإضافة إلى عدم إضفاء الطابع المؤسسي على جهود الاستدامة، مع وجود نقص في التبادل والمشاركة في تنمية موحدة على النطاق القطري استنادا إلى الممارسات الفضلى، وأخيرا وليس آخرا غياب التقييمات على المدى البعيد بشأن تأثير المشاريع على ظروف حياة الناس. وعلاوة على ذلك، ركزت نظرية التغيير السائدة المرتبطة بإدماج مقارنة النوع الاجتماعي في المغرب أساسا على بناء القدرات الشخصية للنساء كأفراد، غير أن هذه النظرية تستند إلى افتراض خاطئ وهو أن هذا الأمر سيؤدي إلى إحداث تغيير أكبر داخل المجتمع والأنظمة ذات الصلة.

وبستعرض هذا التقرير ثلاثين (30) نتيجة وتوصية رئيسية خاصة بجهود إدماج النوع الاجتماعي في المغرب. وهي النتائج والتوصيات التي قد تستخدمها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بالمغرب في جهودها المرتبطة بالإدماج السياسي والاجتماعي والاقتصادي. وتم تصنيف هذه النتائج والتوصيات حسب سبعة مواضيع رئيسية (انظر الجدول).

### الجدول 4. نتائج وتوصيات عامة

الهدف	الآلية
إشراك الرجال باعتبارهم أهدافا للتغيير في جهود إدماج مقارنة النوع الاجتماعي.	<ul style="list-style-type: none"><li>ضمان كون المشاريع تضم رسالة مفادها أن إدماج النوع الاجتماعي يستلزم أساسا تغيير سلوك الرجال في هذا الجانب.</li><li>دعم البحوث التي تسلط الضوء على تحديد ووصف التصرفات الملموسة للتمييز.</li></ul>
ضمان تفعيل القوانين عبر تحسين آليات المناصرة والمحاسبة	<ul style="list-style-type: none"><li>تحديد العقبات التي تحول دون تفعيل القوانين. واتخاذ تدابير التصدي لها.</li><li>دعم جهود إضفاء الطابع المؤسسي على القوانين والسياسات.</li><li>تعزيز التدابير الإلزامية الخاصة بإدماج النوع الاجتماعي، وتوفير آليات فعالة للمراقبة وفرض عقوبات في حال عدم احترامها.</li><li>دعم منظمات المجتمع المدني في عملية مراقبة وتوثيق عمل مؤسسات الدولة والمرافق العامة.</li><li>ضمان المحاسبة والشفافية في مؤسسات الدولة والمرافق العامة.</li></ul>



<ul style="list-style-type: none"> <li>• تطوير النظم والموارد اللازمة لامتلاك المؤسسات للأدوات والآليات ذات الصلة على الأمد البعيد.</li> <li>• تطوير آليات جديدة ومبتكرة لمشاركة وتبادل الأفكار بشأن جهود إدماج النوع الاجتماعي.</li> </ul>	<p>تعزيز استدامة وانسجام جهود إدماج مقارنة النوع الاجتماعي</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>• إتمام جهود الإدماج التمهيدي الحالية، والتي تركز على ولوج النساء لسوق الشغل بإطلاق مبادرات تهدف إلى تعزيز وتحسين ظروفهن في العمل السياسي وفي أماكن اشتغالهن وفي الاقتصاد، وذلك بغرض دعم مشاركتهن المستمرة والفعالة.</li> </ul>	<p>تشجيع مقارنة النظم لجهود إدماج مقارنة النوع الاجتماعي</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>• دعم المجالات الجديدة التي تسمح بتدخل الجهات الفاعلة اللامركزية في الإدارات العمومية المحلية، تماشياً مع الأدوار والمسؤوليات المنبثقة عن سياسة اللامركزية.</li> <li>• تشجيع إقامة علاقات أكثر فعالية بين الجهات الفاعلة المحلية ومنظمات المجتمع المدني في رسم خطط إدماج النوع الاجتماعي وجهود برمجتها.</li> </ul>	<p>تقوية الجهود المحلية الرامية إلى تعزيز إدماج مقارنة النوع الاجتماعي.</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>• وضع مؤشرات لتقييم التغييرات بخصوص جهود إدماج النوع الاجتماعي: (1) بين المشاركين الذكور، و(2) على مستويات أوسع من الفرد الواحد، من قبيل الأسرة والمجتمع والمؤسسة، و(3) التغييرات الحاصلة في التصرفات والظروف المعيشية للناس.</li> </ul>	<p>تعزيز عمليات المراقبة والتقييم والتعلم.</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>• دراسة وتقييم استجابة الدولة وتوفير المرافق العمومية للرجال والنساء على حد سواء.</li> </ul>	<p>تعزيز جودة المعلومات المتوفرة حول جهود إدماج مقارنة النوع الاجتماعي.</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>• دعم ترجمة ومشاركة ونشر المعلومات المرتبطة بجهود إدماج النوع الاجتماعي، باستخدام أكثر الوسائل ابتكاراً وملاءمة للشباب، من قبيل اللجوء إلى استخدام خدمات وسائل التواصل الاجتماعي والتبادل الشخصي.</li> </ul>	<p>تحسين الحصول على المعلومات وتعزيز مشاركتها واستخدامها الأمثل.</p>

## 5. توصيات عامة

### توصيات عامة 6

التوصيات البرامجية ذات الأولوية	النتائج الرئيسية
<b>دمج الرجال باعتبارهم أهدافا للتغيير في جهود إدماج مقاربة النوع الاجتماعي</b>	
<ul style="list-style-type: none"><li>• ضمان جعل جهود الشركاء من أجل إدماج النوع الاجتماعي تستهدف الرجال نظرا لكونهم في حاجة إلى التغيير مثلهم مثل النساء. أيضا، التأكد من جعل نفس الجهود تتمحور حول فكرة مفادها أن تحسين وضع المرأة سيتطلب جهودا وتغييرات إضافية من جانب الرجال أنفسهم.</li></ul>	1 استهدفت النسبة الكبرى من جهود إدماج مقاربة النوع فئة النساء نظرا لكونهن في حاجة إلى تدخلات من أجل تغيير أنفسهن. وأثناء الأنشطة التي شارك فيها الرجال سواء بصفتهم فاعلين أو مشاركين، فإن كل الجهود انصبحت على تطوير المرأة وتغييرها.
<ul style="list-style-type: none"><li>• إتمام جهود زيادة الوعي في أوساط الشركاء بإعطاء أمثلة محددة للتغييرات السلوكية المتوقعة والمطلوبة من الرجال من أجل إدماج النوع الاجتماعي في الواقع.</li></ul>	2 يكرس جزء كبير من أنشطة المشتركة لإدماج النوع الاجتماعي على زيادة الوعي بشأن القيم المتعلقة بحقوق المرأة والمساواة وعدم التمييز. وهي الأنشطة نفسها التي تروم استهداف وتقييم التغييرات المرغوب في تحقيقها على مستوى المواقف والمعتقدات <sup>7</sup>
<ul style="list-style-type: none"><li>• المساهمة في المعارف المتعلقة بمبادرات إدماج النوع الاجتماعي عبر دعم البحوث حول سلوكيات الذكور<sup>8</sup>. فعلى سبيل المثال، تقدم التقارير الوطنية في المغرب في الوقت الراهن تحليلا لمعدلات انتشار العنف ضد المرأة، وذلك باعتماد مقابلات استجواب مع النساء من أجل التكلم عن تجاربهن مع ظاهرة العنف. ومن بين النهج التكميلية الجديدة التي يمكن اعتمادها في هذا الصدد هو إجراء دراسة استقصائية وطنية في أوساط الرجال حول ظاهرة انتشار التصرفات التمييزية، والعمل بعده على تقييم النسبة المئوية التي يمثلها الرجال الذين قاموا بمنع أخواتهم من الخروج من البيت أو قيامهم بالتحرش ضد النساء في الأماكن العامة أو عدم المساهمة في تحمل مسؤوليات البيت. ولن تقتصر هذه الجهود على توفير معلومات قيمة</li></ul>	3 إلى حدود الآن، تم تخصيص حيز مهم من الأدبيات والدراسات والاستقصاءات والتقارير المتعلقة بإدماج المرأة في تقييم المرأة ودراساتها وفحصها، مثلا: معتقداتها وأنشطتها وانتشار مظاهر العنف الذي تعرضت له، وتحديد أنواعه...إلخ.

<sup>6</sup> ما لم يُنصّ على خلاف ذلك بشكل محدد، فإن النتائج والتوصيات الواردة في هذا الجزء تعكس الاتجاهات والأنماط العامة المرتبطة بجهود إدماج النوع الاجتماعي مع تنوع العناصر الفاعلة المعنية - حكومة المغرب، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، والشركاء الماليين والتقنيين، والمنفذين الدوليين، ومنظمات المجتمع المدني - ولا تهم بطبيعة الحال استهداف أي نوع من الفاعلين أو مؤسسة معينة.

<sup>7</sup> إضافة إلى ذلك، تتجه مجهودات عمليات المراقبة والتقييم والتعلم إلى إعطاء تقييم لها بناء على التقارير الذاتية بدلا من مراقبة التغييرات التي تشوب السلوكيات.

<sup>8</sup> تم إجراء بعض الدراسات حول قناعات ومواقف والصور النمطية للذكور، بيد أن جزء قليل منها فقط، إن لم نقل ولا واحدة منها، تطرقت لهذه السلوكيات بشكل ملموس.

<p>عن مدى حجم وطبيعة السلوكيات التمييزية المستمرة فحسب، بل ستعمل أيضاً على تحديد السلوكيات الملموسة والخاصة التي من شأنها أن تكون موضوعاً لزيادة الوعي من أجل تحقيق التغيير المطلوب.</p>	
<b>ضمان تنفيذ القوانين من خلال تحسين المناصرة والمحاسبة</b>	
<ul style="list-style-type: none"> <li>• تطوير خريطة شاملة لمختلف العوائق السياسية والاقتصادية والمؤسسية والاجتماعية والإدارية والثقافية التي تحول دون تنفيذ القوانين بالشكل المطلوب والعمل على طرح الحلول المناسبة لمعالجتها.</li> </ul>	<p>4. هناك افتقار حاد لتنفيذ القوانين والسياسات الداعمة لإدماج النوع وحقوق المرأة. وبالرغم من تعدد الافتراضات في هذا الصدد، إلا إن هناك شح في المعلومات سواء على المستوى القطاعي أو المؤسسي أو حتى الشعبي بخصوص أسباب وديناميكيات النظم التي تكمن وراء ذلك.</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>• دعم الجهود من أجل إضفاء الطابع المؤسسي على القوانين والسياسات لكي تتحقق استدامتها، حتى ولو حصل تغيير الموظفين، ويصبح تطبيقها وتطبيقها وإنفاذها عندئذ متناسقا.</li> </ul>	<p>5. يتم الاعتماد في غالب الأحيان على المسؤولين (الأشخاص) الفرادى في تطبيق القوانين والسياسات الداعمة لإدماج النوع الاجتماعي وضمان حقوق المرأة. وهذا يؤدي إلى تطبيق غير متناسق للقوانين عبر الدوائر القضائية، وبالتالي حصول تباين في النتائج المتحصلة عليها بسبب حركية (تغيير) الموظفين.</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>• اتخاذ الخطوات اللازمة من أجل جعل التدابير التي تهدف إلى تعزيز إدماج النوع الاجتماعي إلزامية بقوة القانون.</li> <li>• إعطاء الأولوية لدعم تنفيذ التدابير الملزمة قانوناً من أجل الحصول على القدر الكافي من التأييد والاعتماد.</li> </ul>	<p>6. يتم تقديم أو بالأحرى فهم عدد كبير من الإصلاحات المرغوب تحقيقها في مجال إدماج النوع على أنها ممارسات فضلى اختيارية وليست إلزامية التطبيق، وهو الأمر الذي يجعل الجهات الفاعلة المسؤولة عن تنفيذ مثل هذه التدابير أقل حماساً لتأييدها واعتمادها.</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>• ضمان إدماج آليات المراقبة الفعالة والإلزامية بموجب القوانين والسياسات ذات الصلة، وإضفاء الطابع المؤسسي على المؤسسات العمومية والخاصة.</li> </ul>	<p>7. توجد هناك العديد من القوانين والسياسات التي تفرض التزامات واضحة على الجهات الحكومية و/أو الجهات الفاعلة، بيد أنها لازالت تفتقر إلى آليات المراقبة اللازمة.</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>• ضمان سن عقوبات قانونية واضحة لجزر حالات عدم الامتثال ودمجها مع الالتزامات القانونية ذات الصلة في القوانين والسياسات من أجل إضفاء الطابع المؤسسي عليها داخل المؤسسات العمومية والخاصة.</li> </ul>	<p>8. رغم أن هناك قوانين تنص على آليات المراقبة، إلا أنه غالباً ما نجدتها تفتقر إلى عقوبات واضحة يمكن تطبيقها في حال عدم الامتثال.</p>

<ul style="list-style-type: none"> <li>• دعم جهود الحكومة المغربية من أجل تحديد وتنفيذ استراتيجيات إدماج النوع الاجتماعي في مجالات اختصاصاتها كسلطة عمومية، خصوصا معرفة وجهات صرف الأموال العمومية. فعلى سبيل المثال، يمكن اشتراط الحصول على مساعدات الإسكان العمومي بتسجيل المنازل تحت أسماء الزوجين معا، واشتراط حصول الأحزاب السياسية على دعم مالي بدعم الأخيرة لمقاربة إدماج النوع الاجتماعي.</li> </ul>	<p>9. تكشف عملية البحث والتحليل عن وجود ثغرات في عمل الحكومة المغربية على تطبيق وإضفاء الطابع المؤسساتي على قوانين وسياسات إدماج النوع الاجتماعي أثناء قيامها بتنفيذ اختصاصاتها الخاصة بصفتها سلطة عمومية.</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>• دعم منظمات المجتمع المدني أثناء قيامها بمراقبة وتوثيق المرافق العمومية، مع الإقرار بأن المناصرة التشريعية يجب أن تكون نضالا مستمرا يحقق إجراء تعديلات منتظمة على القوانين، وذلك بناء على نتائج تقييم مدى فعالية القوانين والكشف عن الثغرات المتبقية.</li> </ul>	<p>10. في غالب الأحيان، تفتقر مناصرة منظمات المجتمع المدني للبيانات والمعلومات المتعلقة بمدى فعالية وكفاءة تقديم الدولة للخدمات العمومية. وعلاوة على ذلك، تكون المناصرة التشريعية في أغلب الأحيان مناصرة منفردة تنتهي بمجرد سن قانون معين ذي صلة بالموضوع.</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>• الإقرار بكون المناصرة في غياب المحاسبة تكون غير ذي جدوى. وعليه، يجب اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان قيام المؤسسات بتوفير جميع المعلومات الضرورية لفائدة المواطنين لأغراض المناصرة. فعلى سبيل المثال، توفير معلومات الاتصال الخاصة بالنواب وكذا لوائح حضورهم وتصويتهم في جلسات صياغة القوانين.</li> </ul>	<p>11. استمرار انعدام إمكانية الحصول على المعلومات وغياب الشفافية داخل المؤسسات العمومية يحول دون قيام منظمات المجتمع المدني بعملية المناصرة.</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>• مصاحبة أنشطة التوعية لخدمات ملموسة بغرض تسهيل التسجيلات والإجراءات الإدارية الأخرى لفائدة النساء.</li> <li>• دعم الجهود المبذولة للمناصرة مع تنفيذ إجراءات إدارية مبسطة وقليلة التكلفة في القضايا المتعلقة بإدماج النوع الاجتماعي.</li> </ul>	<p>12. لا تعتبر زيادة الوعي وحدها كافية لحصول النساء على حقوقهن دون تتبع أداء الخدمات العمومية.</p>
<b>تعزيز استدامة وانسجام المجهودات المرتبطة بإدماج النوع الاجتماعي</b>	
<ul style="list-style-type: none"> <li>• ضمان جعل النظم والموارد اللازمة طويلة الأمد أثناء الاعتماد المؤسساتي وذلك منذ الوهلة الأولى للاشتغال بالأدوات والآليات التجريبية في كل مشروع ذي الصلة. كما يجب أن تأخذ في الحسبان خطط واقعية وملموسة بخصوص التوظيف والتمويل.</li> </ul>	<p>13. تم اختبار وإعمال العديد من الجهود لإدماج النوع الاجتماعي على أساس تجريبي بالعديد من الجماعات بالبلد، بيد أن الأدوات والآليات المستخدمة غالبا ما تختفي أو ينتهي استخدامها بمجرد وصول المشروع لنهايته.</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>• تطوير آليات جديدة (وإلزامية) لمشاركة وتبادل جهود إدماج النوع الاجتماعي وتمكين الجهات الفاعلة من الحصول على الأدوات والموارد في جميع مناطق البلاد، وذلك بغية تعزيز تنمية متماسكة ومتكافئة على مستوى جميع التراب الوطني.</li> <li>• دعم التواصل بين الأفراد أثناء الفعاليات العادية، من قبيل المعارض المهنية أو الاقتصادية وإدراج البرامج الموضوعية، دون التركيز فقط على الخطابات الشرفية من قبل كبار الشخصيات، لأن</li> </ul>	<p>14. لم يتم مشاركة الجهود الإبداعية والابتكاري لإدماج النوع الاجتماعي التي سبق اختبارها وإعمالها في الجماعات المحلية بشكل متناسق وواسع مع باقي الجماعات عبر تراب البلد، مما يزيد من عزلة الجماعات المذكورة ويبقي على الفوارق المسجلة بين الأقاليم. ورغم أهمية التقارير المنشورة على الإنترنت والأخرى المطبوعة على الورق، إلا أن</p>

<p>مثل هذه الفعاليات والأنشطة من شأنها أن تمثل فرصًا للحوار المجدي وتبادل الخبرات والأدوات في هذا الصدد.</p>	<p>هناك ضعف في توزيع هادف للمنشورات على نطاق أوسع حتى تكون في متناول الأشخاص يحتاجون استخدامها (غياب إستراتيجية خاصة بالتوزيع أو الاتصال). كما أن استثمارات الاتصالات المكتوبة قد تكون غير ذي جدوى أو فعالية.</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>• إدراج قضايا علاقات المستفيدين في عمليات المراجعة الجنسانية الخاصة بجميع الشركاء.</li> </ul>	<p>15. يمكن للعلاقات التراتبية والاتصالات بين مقدمي الخدمات العمومية، سواء كانت مؤسساتية أو من لدن منظمات المجتمع المدني، أن تحول دون تمكين المرأة من المشاركة في البرامج.</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>• الاستمرار في خلق الفرص لفائدة النساء من أجل سماع قصص نجاح نساء أخريات، والعمل على إحداث توازن بين عدم تكريس ثقافة "النجومية" للشخصيات المهمة مع توفير مصادر تشجيع إيجابي للنساء.</li> <li>• ضرورة تشجيع المشاركات في برامج الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ودعمهم ليصبحوا قدوة لأنفسهم. مثلاً، يمكن دعم المشاركات اللواتي استغدن من خدمات Career Center في الحصول على وظيفة حتى يعُدن إلى مجتمعاتهم المحلية بتجارب يشاركنها مع شابات أخريات ومع أبويهن ومع أسرة التعليم المحلية.</li> </ul>	<p>16. تمثل قصص نجاح النساء اللواتي حققن الريادة في السياسة وإدارة الأعمال محفزا من شأنه تشجيع النساء الأخريات على القيام بنفس الأمر، وذلك من خلال تقديم أمثلة ملموسة ونصائح حول كيفية القيام بذلك، مع العمل بشكل دؤوب على الحد من مقاومة الأسرة والمجتمع لمشاركة المرأة في السياسة أو الاقتصاد أو إدارة الأعمال.</p>
<p><b>تشجيع نهج قائم على النظم فيما يخص جهودات إدماج النوع</b></p>	
<ul style="list-style-type: none"> <li>• استكمال هذه الجهود بالمبادرات التي تشجع على بناء القوة عبر التضامن والدعابة الجماعية.</li> </ul>	<p>17. إلى حدود الآن، يظهر أن حيزا مهما من الجهود تركز على بناء قدرات فرادى النساء، وذلك بالتركيز على المهارات والمعارف الشخصية لهن.</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>• استكمال جهود "المرحلة التمهيديّة" في مسلسل الإدماج بغرض ضمان تحقيق نتائج مستدامة وفعالة، وذلك عبر المبادرات التي تعزز وتحسن الظروف التي تلج فيها المرأة عالم السياسة والشغل والاقتصاد.</li> <li>• اتخاذ ودعم التدابير الواجب تطبيقها على المستويين المؤسساتي والإداري، حتى تضمن للمرأة بيئة مناسبة لمشاركتها المستمرة والفعالة بمجرد دخولها لعالم السياسة والشغل والاقتصاد.</li> </ul>	<p>18. بنفس الطريقة، ركزت نسبة مهمة من جهود إدماج النوع الاجتماعي إلى حدود اللحظة على الحصول على الموارد وتعزيز الوصول إلى المناصب السياسية أو الإدماج المهني عبر سلك التوظيف. غير أنه بمجرد إدماجها أو حضورها، تجد المرأة نفسها محرومة من التدابير المؤسساتية أو الإجراءات الإدارية التي تضمن لها الظروف المناسبة لمشاركتها الفعالة أو تطورها المستمر هناك. وفي هذا الشأن، أكد أغلب المراقبين البيئة المعادية التي تجد للمرأة نفسها فيها بمجرد ولوجها مجالات سياسية واقتصادية ومهنية.</p>
<p><b>دعم الجهود المحلية من أجل تعزيز إدماج النوع الاجتماعي</b></p>	
<ul style="list-style-type: none"> <li>• القيام بتحليل استراتيجي ورسم خرائط من أجل</li> </ul>	<p>19. عموماً، يعتبر إدماج النوع الاجتماعي</p>

<p>تحديد مساحة الاشتغال على جميع مستويات السلطات المحلية في مجالات إدماج النوع الاجتماعي.</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• طرح توصيات تستهدف مجالات التدخل المحددة من قبل الجهات الفاعلة اللامركزية، وذلك على أساس المهام والمسؤوليات الجديدة أو تلك التي توجد في طور الإعداد.</li> <li>• دعم وتعزيز الشراكات بين مؤسسة التعاون الوطني ومنظمات المجتمع المدني المحلية من أجل إنجاز مبادرات إدماج النوع الاجتماعي على المستوى المحلي.</li> </ul>	<p>مقاربة قطاعية يتم تطويرها من طرف السلطات الحكومية ثم تقوم السلطات اللامركزية بتنفيذها على المستوى المحلي. إلى جانب ذلك، يلاحظ وجود شح في القوانين والسياسات الوطنية ذات الصلة، نذكر على سبيل المثال قانون العنف ضد المرأة الذي تم إقراره مؤخرا، والذي تشوبه الكثير من الفجوات وأوجه القصور. ومن ناحية أخرى، تشكل جهود اللامركزية الجارية فرصا حقيقية لتشجيع إدماج النوع الاجتماعي على المستوى الجهوي والإقليمي والمحلي.</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>• ضمان كون جميع الشركاء على دراية تامة بالمقتضيات القانونية المتعلقة بمهام وصلاحيات السلطات المحلية والعلاقات بينها وبين منظمات المجتمع المدني.</li> <li>• دعم أدوات الاتصال وتبادل المعلومات بين منظمات المجتمع المدني والسلطات المحلية، والمشاركة الفعالة لمنظمات المجتمع المدني في المجالس المحلية لصنع القرار.</li> <li>• مراجعة التغييرات اللازمة للأنظمة المحلية ودعمها من أجل الحصول على التمويل العام قصد ضمان شفافيتها وموضوعيتها.</li> </ul>	<p>20. تساعد اللامركزية في خلق فرص جديدة لفائدة منظمات المجتمع المدني من أجل المشاركة في صنع القرار المحلي وتنمية المجتمع. ويلاحظ بعض المراقبين أن هناك معرفة محدودة جدا بالآليات التي تدعم استغلال هذه الفرص، إضافة إلى ظاهرة المحسوبية التي تكرسها الانتماءات الحزبية عند تخصيص الدعم المالي لمنظمات المجتمع المدني.</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>• ضرورة تقديم الدعم اللازم للسلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني على حد سواء بغرض ضمان مشاركة المرأة في هذا المجال وإدماج مقاربة النوع في عمليات التخطيط على المستوى المحلي.</li> </ul>	<p>21. تعمل السلطات المحلية بشكل ممنهج على تغييب القضايا الجنسانية أو حضور النساء أثناء عمليات التخطيط وصياغة الميزانية. وعلاوة على ذلك، فإن هذه السلطات تفتقر إلى الموارد المادية والمالية والبشرية لإجراء دراسات تقييم الأثر الجنساني للبرامج والسياسات.</p>
<b>تحسين عمليات المراقبة والتعلم والتقييم</b>	
<ul style="list-style-type: none"> <li>• وضع ومشاركة مؤشرات مراقبة وتقييم التغييرات مع المشاركين الذكور في البرامج وكذا مع جميع الشركاء، وذلك تماشيا مع الوحدّة أعلاه المتعلقة بدمج الرجال كأهداف لجهود إدماج النوع الاجتماعي.</li> </ul>	<p>22. تركز معظم جهود عمليات المراقبة والتقييم والتعلم المتعلقة بالنوع الاجتماعي حتى الآن على النتائج المحصل عليها في أوساط النساء اللاتي يستهدفهن المشروع.</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>• تحديد مع جميع الشركاء مؤشرات مراقبة وتقييم النتائج على نطاق أوسع، مثل داخل الأسرة أو البيت أو المجتمع أو المنظمة أو المؤسسة.</li> </ul>	<p>23. تركز معظم جهود عمليات المراقبة والتقييم والتعلم على النتائج المحصل عليها في أوساط فرادى المشاركين.</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>• دعم تطوير ومشاركة المزيد من المؤشرات النوعية الخاصة بالنتائج والأثر من أجل تقييم أفضل للتغيرات التي تشوب أوضاع الناس نتيجة البرامج.</li> </ul>	<p>24. في أغلب الأحيان تكون جهود عمليات المراقبة والتقييم والتعلم محدودة على مستوى الإنتاج الكمي. فعلى سبيل المثال، تعمل مؤشرات أداء الميزانية المراجعة للاعتبارات الجنسانية الخاصة بالحكومة المغربية</p>

	<p>بإحصاء عدد المراكز المبنية لفائدة النساء وعدد النساء المشاركات في أنشطتها.</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>• ضمان جعل عمليات المراقبة والتقييم والتعلم في برامج إدماج النوع الاجتماعي لا تنحصر فقط في مؤشرات التنمية الشخصية، وإنما تتعداها لتدرس التغيرات السلوكية الملموسة وتأثيرها على ظروف حياة النساء ومن حولهن.</li> </ul>	<p>25. تنحصر النتائج النوعية لعمليات المراقبة والتقييم والتعلم في مجال إدماج النوع الاجتماعي تقريبا في التغيرات الشخصية لفرادى النساء، من قبيل زيادة الثقة بالنفس واحترام الذات والمهارات الفنية وقدرات الخطابة ووعيهم بحقوقهن.</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>• تمكين جميع الشركاء من الأدوات اللازمة لعمليات المراقبة والتقييم والتعلم، مع دعم الرؤية التي تشجع على التعلم المستمر وإجراء التقييمات الصادقة التي تعقبها التعديلات اللازمة للمشروع.</li> </ul>	<p>26. تفسر تقارير المشروع في أغلب الأحيان بأنها أداة ترويجية وليست أداة للتعلم. فعلى سبيل المثال، فقد تلقت إحدى منظمات المجتمع المدني، والتي تتلقى تمويلاً عاماً تعليمات بشأن التغاضي عن التحديات والصعوبات في تقاريرها حول المشروع والاكتفاء فقط بالنجاحات المحققة فيها.</p>
<p><b>تحسين جودة المعلومات المتوفرة حول المجهودات المرتبطة بإدماج النوع الاجتماعي</b></p>	
<ul style="list-style-type: none"> <li>• دعم البحث النوعي الذي سيبعث في الأسباب الكامنة وراء الظاهرة الاجتماعية والديموغرافية المفصلة في البيانات الإحصائية.</li> </ul>	<p>27. رغم وجود كم هائل من الدراسات حول قضايا إدماج النوع الاجتماعي، إلا أنها غالباً ما تقتصر على الإحصاءات والمؤشرات الرقمية. ومن ناحية أخرى، يوجد نقص في البحث النوعي الذي من شأنه أن يفسر الأسباب الكامنة وراء هذه المعلومات والبيانات. فعلى سبيل المثال، وبالرغم من وجود معلومات مفصلة عن معدلات مشاركة المرأة في سوق الشغل، إلا أن هناك عدد أقل من الدراسات التي تفسر الأسباب الكامنة وراء هذه الظاهرة.</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>• دعم وتشجيع البحث والتقييمات التي تركز على استجابة الدولة من خلال فحص وتقييم الكفاءة والفعالية ورضا المواطنين من القوانين والمرافق العمومية.</li> </ul>	<p>28. تتجه أغلب التقارير والدراسات التي تقوم بها الحكومة المغربية على وجه الخصوص، بالتركيز على المتغيرات والظواهر المتعلقة بالسكان ودراساتها. ويشمل ذلك تقارير عن انتشار العنف وأنواعه المرتكبة، أو تقارير أخرى عن مواقف وآراء السكان بشأن أدوار الجنسين. وفي مقابل ذلك، لم تقدم الجهات الفاعلة المختلف العدد الكافي من التقارير والدراسات ذات الصلة لتركز عملها فقط على الدولة نفسها.</p>
<p><b>تحسين الحصول على المعلومات وتعزيز مشاركتها واستخدامها بفعالية</b></p>	
<ul style="list-style-type: none"> <li>• تشجيع جميع الشركاء على تقديم ترجمات للوثائق والأدوات المفيدة إلى اللغات المناسبة حتى تكون في متناول مجموعة أوسع من</li> </ul>	<p>29. رغم أن الجهات الفاعلة المختلفة المشاركة في جهود إدماج النوع الاجتماعي قدمت الكثير في مجال</p>

<p>أصحاب المصلحة المعنيين.</p>	<p>التوثيق وتوفير الأدوات، إلا أنها غير متاحة بشكل منتظم باللغة المناسبة. وعليه، فإن عدم القيام بالترجمة يحد من الاستفادة من الموارد الموجودة بالفعل. فعلى سبيل المثال، يوجد هناك العديد من الدراسات والخطط الإستراتيجية والدراسات الاستقصائية والكتيبات وما شابهها أنتجتها الحكومة المغربية، غير أنها لم تنشرها على الإنترنت أو لم تترجمها إلى اللغة العربية. ونفس الأمر ينطبق على تقارير الجهات الفاعلة الدولية، والتي غالبا ما تنشرها باللغتين الإنجليزية والفرنسية.</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>• دعم منظمات المجتمع المدني في إنتاج المزيد من الوثائق الموضوعية حول جهودها لإدماج النوع الاجتماعي، وتشجيعها على نشرها على الإنترنت ومشاركتها مع مجموعة أوسع من الجهات الفاعلة.</li> </ul>	<p>30. فلما تنتج منظمات المجتمع المدني تقارير عن مشاريعها، إذا ما استثنينا التقارير المقدمة إلى الجهات المانحة. وعلاوة على ذلك، لا تقوم باقي منظمات المجتمع المدني بعملية نشر دراساتها أو تقاريرها على الانترنت أو مشاركتها بطرق أخرى مع منظمات المجتمع المدني المختلفة.</p>



## ملاحظات ختامية

قام هذا التحليل الجنساني بتحديد العديد من الموضوعات المشتركة، التي طبعت جهود إدماج النوع الاجتماعي في المغرب حتى الآن، وقادتها الجهات الفاعلة المختلفة من القطاع العام والقطاع الخاص من داخل المغرب وخارجه معروفة بحضورها ونشاطها في هذا المجال. ومن وجهة نظر المؤلفين، يجب معالجة هذه المواضيع حتى يتسنى تحقيق تقدم ملموس ومستدام في جهود إدماج النوع الاجتماعي في المغرب.

وكما ورد ذكره هذا التحليل، يجب أن يكون تنفيذ القوانين مصحوبا بفرض التزامات إجبارية وتوفير آليات مراقبة فعالة، مع تحديد وتطبيق عقوبات مناسبة للتعامل مع حالات عدم الامتثال. وعلاوة على ذلك، لا يجب حصر دور نظم المراقبة والتقييم والتعلم في إعطاء مؤشرات النشاط الكمي والنتائج على مستوى الفرد فقط، بل يجب أن تتعدى ذلك لتقوم بدراسة التأثيرات النوعية على الجماعة ورصد التغيرات الحاصلة في ظروف المعيشية للناس.

بيد أن الأهم من ذلك كله هو أن مبادرات إدماج النوع الاجتماعي في المغرب حتى الآن قد وضعت مسؤولية التغيير إلى حد كبير على عاتق فرادى النساء. بحيث يتم إجراء معظم الدراسات التحليلية والمبادرات بناء على أفكار متعلقة بما تفتقر إليه المرأة على المستوى الفردي، من قبيل الثقة بالنفس والمهارات والقدرات والموارد، عوض التركيز على ما تفشل المؤسسات في تقديمه في هذا الشأن أو وضع الأصبغ على أي سلوك فردي وجماعي يمنع النساء من المشاركة مع الرجال على قدم المساواة.

ووفقا لوجهة النظر هذه، تحتاج فرادى النساء إلى بذل المزيد من الجهود لتغيير أنفسهن، كما هو الحال في الاندماج السياسي والاقتصادي. هذا بالإضافة إلى تحملهن مسؤولية تغيير الرجال، كما هو الحال بالنسبة لجهود مكافحة التطرف العنيف.

وتضع نظرية التغيير السائدة، التي تستدعي قيام المرأة بتطوير نفسها وبناء قدراتها الفردية حتى يتسنى لها إحداث تغيير في مواقف الرجال وفي الأنظمة والهيكل الكبرى، عبئا ثقيلًا على عاتق المرأة وتجعلها وحدها المسؤولة عن إجراء هذا التغيير الشخصي والثقافي والمجتمعي. وهذا يعني أساسا أن أي فشل في جهود إدماج النوع الاجتماعي سيكون سببه المرأة نفسها، وعليه فإن معالجة هذا الأمر لن يتحقق إلا بتكثيف بناء قدراتها. وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن النساء ما زلن في مرحلة تمهيدية من "التدريب"، وبالتالي فهن لسن جاهزات أو لا تستحقن المشاركة الكاملة بعد.

وعليه، يجب بذل المزيد من الجهود من أجل إقرار وتأكيد حقيقة مفادها أن إدماج النوع الاجتماعي يستدعي أيضا إحداث تغيير في سلوك الرجال، وتحقيق انتقال نوعي في السياسات والممارسات والإجراءات التي تهتم المؤسسات العمومية والخاصة.